

# فدا اجتماع لوزيري الصناعة والمالية لبحث مصادر تمويل برنامج تحديث ؛ آلاف منشأة صناعية خلال ؛ سنوات حوافز وإعانات مالية للمنشآت الصناعية المتضمنة في البرنامج وتمتعها جميعها بمزايا قانون ضمانات حوافز الاستثمار بدائل توفير التمويل تشمل: المنح من الخارج وقروض من البنوك ورسميا نسبة ١٪ من قيمة المواد الأولية الداخلة في التشغيل

العالمية الكبرى ذات القدرة الشرائية العالية مما يحتم ضرورة النهوض بالبيئة الاقتصادية والمالية والتنظيمية والاجتماعية وبمنظومة الإنتاج والهيكل الصناعي التي تعمل في داخلها المنشآت الصناعية خاصة وأنه في البلدان الكبرى لم يعد هناك تقريبا أي ظروف بيئية تعوق المنشآت أو تضع أمامها عقبات. وبالرغم من أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تتضمن أحكاما لحماية صالحة خلال الفترات الانتقالية بهدف حصر الأثر السلبي لتحرير الاقتصاد في البلدان النامية والتي منها مصر، فإنه من الضروري أن يتم إعادة توجيه الإستراتيجية الصناعية في إطار سياق العولمة واعتماد وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لكي تتمكن الصناعات والمنشآت من التهيؤ والتناغم والتخلف في الساحة الاقتصادية العالمية. أما فيما يخص السوق المحلية فإن الرفع التدريجي للحماية الجمركية المتمثل في خفض الرسوم سيؤدي إلى تصاعد اعتماد المنافسة التي ستواجهها المنشآت الصناعية وربما لعدم حصول العديد منها واضطرابها إلى إلغاء نشاطها. وبتمثل التحدي الرئيسي للعولمة في كيفية إحراز ميزة مناسبة تعظم من آثار تحرير الاقتصاد الإيجابية وتبرز المزايا التنافسية وتحد من الآثار السلبية. وذلك بهدف التأثير الكبير في نمو الصناعة ونمو قدراتها التنافسية بشكل دائم مع الأخذ في الاعتبار أن عولمة المنافسة وتوسع الأسواق وسرعة الابتكارات في المنتجات والعمليات التكنولوجية غيرت تماما عناصر القدرة التنافسية على المستوى الدولي. كما أصبحت مصابدا العولمة التنافسية لا ترتبط بتكلفة عوامل الإنتاج وتوافر المواد الخام فقط، بل أصبحت ترتبط ارتباطا متزايدا أيضا بنوعية البنية التحتية للمؤسسات الداعمة للصناعة وللائمة لمصادر الابتكار. وكذلك درجة الضغوط التي تفرضها المنافسة والكفاءات والقدرات التنظيمية والتكنولوجية للمنشآت فيما يتعلق بحيازة تكنولوجيات جديدة والتحكم فيها وإدارتها والاستجابة السريعة للاحتياجات والتغيرات الطارئة على الطلب في منتجاتها وبناءا على ما تقدم أصبح لاختيار مختلف الصناعات أيا كانت مساهمتها في النمو الاقتصادي سوى أن تخضع لتخصيص إستراتيجي وتحليل صناعي يتناول الآتي: تحليل البيئة الاقتصادية العامة التي تعمل فيها الصناعة، وتحليل تطور الصناعة من منظور تاريخي واستقراء النتائج ودراسات تفصيلية عن المنتجات والتكنولوجيات المستخدمة. ودراسات عن أصحاب الأدوار الرئيسية في الصناعة (المنافسون المحليون والعالميون، الموردون العملاء...)، وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسي للصناعة، والتعرف على عوامل النجاح الرئيسية والعناصر الحاسمة للقدرة التنافسية فيما يخص كل صناعة ومن أجل مواجهة هذه التحديات وبمسؤولية مع الصناعات المضرة في الاقتصاد العالمي، فإن الصناعات المصرية والبيئة المحيطة بها تحتاج إلى دعم ومعاونات فنية في الأجال العاجلة والمتوسطة والطويلة من خلال برامج إعادة الهيكلة وبرامج التمويل لتنمية القدرة التنافسية الصناعية.



مدحت حسنين مصطفى الرفاعي

علمت أن هناك اجتماع سوف يعقده كل من وزيرى الصناعة والمالية عدا لبحث مصادر تمويل برنامج تحديث ؛ آلاف منشأة صناعية خلال الأربع سنوات القادمة ويتضمن البرنامج حوافز وإعانات مالية للمنشآت التي يشملها البرنامج والتي سيتمتع كلها بمزايا قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، كذلك فإن بدائل توفير التمويل تشمل المنح من الخارج وقروض من البنوك ورسميا بنسبة ١٪ من قيمة المواد الأولية الداخلة في عمليات التشغيل. أكد مصدر مسؤول أن هناك عدد من الحوافز والإعانات المالية لبرنامج التاهيل الصناعي حيث سيتمتع المنشآت الصناعية المنخرطة بالبرنامج بالعديد من الحوافز المالية تخص الاستثمارات غير المادية والمادية تتضمن بالنسبة للاستثمارات في أنظمة الإدارة والجودة والتطوير: ٧٠٪ من تكاليف الدراسة التشخيصية وبرامج التاهيل يحد أقصى مائة ألف جنيه. ٧٠٪ من تكلفة الاستثمارات في أنشطة التاهيل للجودة الشاملة - الدراسات التسويقية - دراسات تحسين الإنتاجية - التدريب - برمجيات الحاسب الآلى وتكنولوجيا المعلومات - دراسات تطوير الهيكل الإدارى ويحد أقصى ٣٠٠ ألف جنيه. أما الاستثمارات في الآلات والمعدات فتشمل ٢٠٪ من قيمة الاستثمارات المادية الممولة ذاتيا. و١٠٪ من قيمة الاستثمارات المادية الممولة من جهات تمويل أخرى. وفي حالة عدم مساهمة البرنامج في الاستثمارات في المعدات والآلات فإنه سوف يتم تمويلها بشروط

بمسدود توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك اتفاقية السوق الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتفرض منظمة التجارة العالمية على أعضائها إزالة الحواجز والعوائق التجارية بين الأعضاء، وما يشمله ذلك من إلغاء نظام الحصص وخفض الرسوم الجمركية من خلال خفض متوسط التعريفات الجمركية وإلغاء كافة أنواع الدعم للسلع المصنعة محليا مقارنة بمثيلاتها المستوردة، ولقد تم النص على السماح بفترات انتقالية لعشرة سنوات للتطبيق الكامل للاتفاقية.

### التحديات المنتظرة في إطار توقيع الاتفاقيات الدولية:

تفرض هذه الاتفاقيات على مصر تحديات هائلة، وعلى سبيل المثال، فإن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتيح للصناعات ذات القدرة التنافسية الكامنة التواجد في سوق بها أكثر من ٢٥٠ مليون مستهلك ذات قدرة شرائية عالية وعلى العكس من ذلك فإن الصناعات التي لن تسعى إلى تحسين قدرتها على المنافسة فإنها مهددة ومضربها إلى الزوال. والسباق الجديد المتمثل في العولمة يتيح للصناعات المصرية فرصة كبيرة لإرساء دعائمها وخصوصا في الساحة الاقتصادية العالمية وعلى وجه الأخص في الساحة الاقتصادية للبلدان المتقدمة التي تمثل السوق

الأنشطة منشآت متخصصة. هذا وقد تغير تماما مفهوم القيمة المضافة للإنتاج، فبعد أن كانت هذه القيمة تتولد بنسبة كبيرة من الإنتاج المادى للسلع، أصبحت تتولد بنسبة كبيرة جدا من الإنتاج اللاسدي والخاص بالفكر كالتكنولوجيا وتصميم السلعة نفسها وأساليب الإدارة والتسويق وغيرها. و بعد أن كان سائدا أن الكفاءات الإنتاجية للمنشأة هي العنصر الحاكم محليا هذا المفهوم إلى أن كفاءة الإدارة هي العنصر الحاكم. وساد لفترات طويلة أن تكاليف اليد العاملة هي التي تتحكم أساسا في تكلفة المنتجات، إلا أن المفاهيم الجديدة هي أن التحكم في التكنولوجيا هو العنصر الحاكم لخفض تكلفة المنتجات. هذا وقد وضع هذا الإطار الاقتصادي العالمي للعولمة ومتطلبات التحول في المفاهيم والاستراتيجيات جميع الدول في مواجهة تحديات عظيمة وأصبحت بعض الدول عازمة على مواجهة هذه التحديات والاستعداد لها.

### الالتزامات الدولية لمصر:

في إطار سياسة التحرر الاقتصادي التي انتهجتها مصر كإستراتيجية لا يبدل عنها، فقد قامت مصر بتوقيع اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤، وأصبحت عضوا فيها، كما وقعت عدة اتفاقيات أخرى، نذكر منها على سبيل المثال: اتفاقية السوق الحرة مع الدول العربية وكذلك اتفاقية السوق الحرة مع دول الكوميسا، كما أنها

المنشآت للقطاع الخاص الذي يتعاظم دوره في هذا الشأن بدلا من أن كانت الملكية للقطاع العام وعلى مستوى معايير السوق: أصبحت السوق مفتوحة عالية وليست سوقا متغلقة جغرافيا وبالتالي تتلاشى تدريجيا الإجراءات الحماية، الأمر الذي يؤدي إلى انسياب السلع والمنتجات المستوردة بدون عوائق. أصبحت المنتجات المتداولة داخل الأسواق تخضع لمعايير المواصفات والجودة العالمية من حيث قبولها أو رفضها بعد أن كان يكفي في كثير من الأحيان بالمعايير الطبيعية كشكل المنتج فقط. أصبح المعيار الحاكم لعمليات التحاقد من الباطن هو الكفاءة الشاملة للجهة المنفذة بعد أن كان المعيار السابق هو القدرة على التفتيش بغض النظر عن الكفاءة. على مستوى التوجه الإستراتيجي للمنشآت الصناعية: أصبح التوجه الإستراتيجي لانتصديات الإنتاج أن تتمتع المنشأة بالمرورية الكافية التي تمكنها من تنوع إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق وذلك بعد أن كان التوجه الإستراتيجي السابق يقوم على أساس اقتصاديات الإنتاج الكمي الكبير. وكان التوجه الإستراتيجي السابق هو إدماج كافة الخدمات الفنية والإدارية والأنشطة الفرعية الإنتاجية الخاصة بالمنشأة بداخلها، إلا أن التوجه الإستراتيجي الحالي يقوم على مبدأ التخصص وبالتالي الحصول على معظم هذه الخدمات

خاصة بدلا عن مساهمة البرنامج لتشجيع التاهيل. حول الإطار الاقتصادي يقول للعولمة والانفتاح الاقتصادي يقول مصدر مسئول بوزارة الصناعة على مدى العقد الأخير شهدت البيئة الاقتصادية الدولية تحولات عميقة وسريعة ومعقدة نتيجة لبداءة حقبة اقتصادية جديدة تتميز بحولمة التبادلات وانهار الحواجز والعوائق وإبطال مفعول الإجراءات الحماية وهذا التحول تحت إجبارا تحرير الاقتصاد وانفتاحه على الاقتصاد العالمي ودمجه فيه. هذه التحولات أدت إلى تغيير شامل في مفاهيم وأساليب الإنتاج والتوزيع والتنظيم والتمويل فيما يتعلق بجميع الصناعات كما أدت إلى انقلاب في المفاهيم التي سبق وأن سادت في العالم من حيث دور الدولة، ومن حيث التحولات الإستراتيجية على مستوى أسلوب إدارة الاقتصاد وعلى مستوى معايير السوق وعلى مستوى الإستراتيجيات الواجب إتباعها بواسطة المنشآت الصناعية والتي يمكن إيضاح هذه التحولات في الآتي:

### دور الدولة في أسلوب إدارة الاقتصاد:

وحول دور الدولة في أسلوب إدارة الاقتصاد يشير المصدر إلى عدد من العناصر فقد أصبح دور الدولة شريكا ميسرا في إدارة الاقتصاد في ظل التحرر بدلا من أن تكون العنصر الفاعل ذا النزعة التداخلية في جميع الأمور. أصبحت ملكية

ميسرة والتي تخفيها البنوك التجارية والصناعية التي تدير القروض التي يتم توفيرها من خلال البنك المركزي. علما بأنه من المقترح أن تتمتع جميع المنشآت المدرجة تحت هذا البرنامج بمزايا قانون ضمانات وحوافز الاستثمار والتعديلات الخاصة به. وبالنسبة لمخطط سير العمل في أنشطة التاهيل على مستوى المنشآت الصناعية فتشمل التاهيل على مستوى المنشآت الإستراتيجية الكامل لوضع المنشأة وصياغة مخطط التاهيل وتمويل مخطط التاهيل. اعتماد برنامج التاهيل من قبل مجلس الإدارة وتنفيذ ومتابعة المخطط وصرف المنح.

### وأشار مصدر مسؤول إلى أن التمويل المطلوب: يقدر سنويا لتاهيل ١٠٠٠ منشأة على النحو التالي:

- أولا: مساهمة الصندوق في الدراسة الشخصية ١٠٠ مليون جنيه و مساهمة الصندوق في أنظمة الإدارة والجودة ٣٠٠ مليون جنيه و دعم البنية الأساسية التكنولوجية ١٠٠ مليون جنيه وبذلك يصبح الإجمالي ٥٠٠ مليون جنيه.
- ثانيا: مساهمة الصندوق في تمويل المعدات والآلات ٥٠٠ مليون جنيه ويمكن الاستغناء عن هذه المساهمة في حالة توفير تمويل الاستثمارات المطلوبة والآلات والمعدات من خلال قروض ميسرة يتم اتاحتها من خلال البنك المركزي. أي أن إجمالي التمويل المطلوب سنويا لتاهيل ١٠٠٠ منشأة يقدر بمليار جنيه، ويقدر إجمالي التمويل للبرنامج لفترة ٤ سنوات بمقدار ٤ مليارات جنيه.

### مصادر التمويل:

ويقترح أن يتم تمويل تأهيل الصناعة من خلال البدائل التالية: البديل الأول: الواردات من تفعيل المادة ٢٥ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة والتي تقضى بفرض رسم دعم للصناعة وتحديد هذا الرسم بنسبة مقدارها ١٪ من قيمة المواد الأولية الداخلة في عمليات التشغيل، وتستخدم هذه الموارد في تمويل مساهمة البرنامج في الدراسات التشخيصية والاستثمار في تطوير الإدارة ونظم الجودة للمنشآت ودعم البنية الأساسية التكنولوجية بالإضافة إلى مساهمة البرنامج في استثمار تمويل الآلات والمعدات. البديل الثاني: تمويل مساهمات البرنامج في الدراسات التشخيصية والاستثمارات في تطوير نظم الإدارة والجودة للمنشآت وكذلك مبالغ دعم البنية الأساسية التكنولوجية من المنح التي ترد من الحكومات الدولية والمنظمات الدولية وصناديق التنمية.

### ما تخصصه الدولة من موازنتها:

● تمويل الاستثمارات في المعدات والآلات من خلال قروض من البنوك بشروط ميسرة وذلك بتدخل البنك المركزي عبر اليات ايداع بشروط